الدبلوماسيات الثلاث
في سياسة الصين الخارجية

دبلوماسية القوى الكبرى- دبلوماسية حسن الجوار – دبلوماسية الطاقة

إعداد وتحرير
الدكتور عبد القادر دندن

الدبلوماسيات الثلاث
في سياسة الصين الخارجية

إعداد وتحرير
الدكتور عبد القادر دندن

الدبلوماسيات الثلاث
في سياسة الصين الخارجية

يعد ثمرة عمل مجموعة من الباحثين الجزائريين المختصين في الدراسات الآسيوية، ويتمحور حول البعد الدبلوماسي في الصعود الصيني الذي يعتبر أهم تطور إستراتيجي يشهده النظام الدولي، لأنه يعلن بداية تغير كبير في هيكلية وميزان القوى في النظام، والدفع به نحو التعددية القطبية وبعيدا عن الأحادية الأمريكية تدريجيا، كما يعكس أيضا عودة من جديد للريادة لقوة عالمية تاريخية وحضارية منذ القدم، ساعية لأخذ مكانتها التي ترى أنها تستحقها في النظام الدولي بفضل تطوراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية المتنامية، وتقدم الصين نفسها للعالم على أنها قوة سلمية وتختلف عن نمط القوى الغربية التي هيمنت على العلاقات الدولية خلال القرون القليلة المنصرمة، ودليل ذلك تبنيها لدبلوماسية نشيطة ومراعية لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتعزيز التعاون والتنمية السلمية المشتركة، وهنا تبرز الدبلوماسيات الثلاث في سياستها الخارجية التي اعتمدتها منذ عهد هو جنتاو وطورتها أكثر في عهد شي جين بينغ، وتعمل على مستويات ثلاث وهي دبلوماسية القوى الكبرى، ودبلوماسية حسن الجوار ودبلوماسية الطاقة، ولكل واحدة من تلك الدبلوماسيات أهدافها وأدواتها ومجالات اختصاصها، وهو ما منح سياسة الصين الخارجية صورة متنوعة ومتكاملة مكنتها من بسط نفوذ ناعم عبر أنحاء العالم، ودحر القوى الغربية التقليدية من مناطق نفوذها المعتادة شيئا فشيئا.

دار الخليج للنشر والتوزيع
الأردن: عمـــــان، العبدلي تلفاكس: 00962 6 464 7559
daralkhalij@gmail.com daralkhalij1998 daralkhalij
تتوفر أصدارتنا على:
Google play

الدبلوماسيات الثلاث

في سياسة الصين الخارجية

الدبلوماسيات الثلاث

في سياسة الصين الخارجية

جميع الحقوق محفوظة للناشر © لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها،دون الحصول على إذن خطي مسبق بالموافقة من الناشر.

Copyright © All rights reserved to the publisher. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher.

الطبعة الأولى

2023

دار الخليج للنشر والتوزيع

الأردن: عمّـــــان، العبدلي تلفاكس: 00962 6 464 7559

daralkhalij@gmail.com daralkhalij1998 daralkhalij

الدبلوماسيات الثلاث

في سياسة الصين الخارجية

دبلوماسية القوى الكبرى – دبلوماسية حسن الجوار – دبلوماسية الطاقة

إعداد وتحرير

الدكتور عبد القادر دندن

الدكتور عبد القادر دندن (محرر)

الدكتورة أمينة فلاح

الدكتورة أسماء بن مشيرح

الدكتور إلياس قسايسية

الدكتور حسين لعريض

الدكتورة سعيدة بن رقرق

الدكتور الحواس كعبوش

الدكتورة جويدة حمزاوي

الدكتورة عبلة مزوزي

الدكتورة فيروز مزياني

الدكتور مصطفى بوصبوعة

الدكتور عبد المالك محزم

الدكتور حسين قوادرة

الباحثة سرى فؤاد عبد الكريم خماس

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٧٣٢ / ٥/ ٢٠٢٣)
عنوان الكتاب: الدبلوماسيات الثلاث في سياسة الصين الخارجية
تأليف: عبدالقادر دندن
بيانات النشر: دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣
رقم التصنيف: ٣٢٧,٥١
الواصفات: / السياسة الخارجية/ / الصين/ / العلاقات الخارجية
- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.
ISBN: 978-9923-23-160 -9

المحتويات

التعريف بالمشاركين في التأليف ٧

مقدمة ١٣

الفصل الأول: مدخل تأصيلي وتحليلي **١٩**

المنطلقات النظرية والمفاهيمية لتحليل السياسة الخارجية (د. عبلة مزوزي) ٢١

فهم السياسة الخارجية الصينية من سطوة الإيديولوجيا إلى هيمنة البراغماتية (د. مصطفى بوصبوعة) ٤٩

الفصل الثاني دبلوماسية القوى الكبرى توازنات صعبة **٧٩**

العلاقات الصينية الأمريكية عين على التعاون وأخرى على الصراع (د. حسين لعريض)... ٨١

التوافق والتضارب في العلاقات الصينية- الروسية (د. إلياس قسايسية) ١١٧

علاقات الصين بالاتحاد الأوروبي رؤى متجددة في محيط دولي مضطرب (د. جويدة حمزاوي) ١٥٣

الفصل الثالث: دبلوماسية حسن الجوار نقاط التنافر والالتقاء **١٨٠**

عندما يثقل الماضي كاهل المستقبل آفاق العلاقات الصينية – اليابانية (د. الحواس كعبوش) ١٨٢

الصين ودول الآسيان معضلة التوفيق بين المصالح والمنازعات (د.سعيدة بن رقرق).... ٢٢٤

الهند والصين... ..... ٢٤٦

تحدي تجاوز الخلافات بين الفيل والتنين (د. أسماء بن مشيرح) ٢٤٦

العلاقات الصينية الباكستانية تعزيز الدبلوماسية للروابط التقليدية (د. فيروز مزياني).. ... ٢٧٦

الفصل الرابع: دبلوماسية الطاقة.. من أجل موثوقية وتنويع الإمدادات **٢٩٦**

دبلوماسية الطاقة وأمن الصين الطاقوي..معضلات وبدائل (د.عبد القادر دندن) ٢٩٨

الشرق الأوسط في أجندة دبلوماسية الطاقة الصينية حيوية الموارد وخطورة التحديات (د. أمينة فلاح) ٣٣٨

الصين في آسيا الوسطى الطاقة محور التفاعل (د.عبد المالك محزم).. ..... ٣٨٠
من أجل موارد إفريقيا الطاقوية إجماع بكين ضد إجماع واشنطن (د. حسين قوادرة)..... ٤١٠
التسلل إلى الحديقة الخلفية مصالح الصين الطاقوية في القارة الأمريكية (أ. سُرى فؤاد عبد الكريم خماس).. ..... ٤٥٧
الخاتمة **٤٨٥**

المنطلقات النظرية والمفاهيمية
لتحليل السياسة الخارجية

د. عبلة مزوزي
أستاذة العلاقات الدولية -جامعة المسيلة- الجزائر

مقدمة:

يعيش العالم اليوم نوعا من الاضطراب والتغير الذي يضع صانع القرار في أي دولة أمام صعوبة تحديد الخيارات المناسبة، أو حتى صعوبة الاندماج لتسارع الأحداث وتعقيدات البيئة الدولية، لذا نجده يلجأ إلى تلك الخيارات المبنية على وجود واقعي مؤسس لها، دون اللجوء إلى الجوانب النظرية والاعتماد على هذه الأطر، التي قد لا تضعه حسب وجهة نظره في المسار الصحيح لتحديد القرار الناجع، ومع هذا فلا يمكن الاستغناء عن الجوانب النظرية لتحليل الظاهرة، لقدرتها على التفسير والتحليل وتوضيح الخيارات التي توضع أما صانع القرار، لتسهل عملية صنع القرار الخارجي التي تعتبر الحجر الأساس في تحليل السياسة الخارجية

كما لا يمكن الحديث عن السياسة الخارجية دون ربطها بحقل العلاقات الدولية، لما لها من ارتباطات نظرية وتداعيات إمبريقية عليه، فجل مخرجات سياسات الدول الخارجية ذات تأثير كبير على علاقاتها مع محيطها الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي، إلى جانب ذلك تساهم دراسة السياسة الخارجية في اكتشاف توجهات القوى سواء كانت كبرى أو صغرى، من خلال تحليل سلوكاتها اتجاه ظواهر معينة، ومن ثم منح الباحثين في هذا المجال القدرة على تقييم السياسات الخارجية الناجحة والفاشلة.

لذا عرف حقل السياسة الخارجية تطورات سمحت بنقله من مجرد ظاهرة تدرس في حقل العلاقات الدولية إلى تخصص متفرع عنه، ليعرف نقاشات علمية كثيرة تبحث في طبيعة السياسة الخارجية، وتحاول الإجابة على العديد من الأسئلة المبهمة، لتنتقل به فيما بعد إلى

مستوى أخر يسمى بتحليل السياسة الخارجية، فالاهتمام بتحليل سياسة خارجية لدولة ما يضعنا أمام نقاشات فكرية كثيرة تبحث في طبيعة ذلك التوجه، والأسباب التي تدفع الدول للقيام بسلوكات معينة، وهل هي ناتجة عن قراءة لواقع إقليمي أو دولي معين؟ أم هو متأثر بالقيم المجتمعية السائدة؟ أو إدراكات صنع القرار؟ أو غيرها من التساؤلات التي لا تجد تفسيرا ملائما لها، لذا تهتم هذه الورقة البحثية بتوضيح أهمية معرفة وقراءة الجانب النظري للسياسة الخارجية لدولة ما، قبل الولوج إلى واقع هذه السياسة لمحاولة إظهار الترابط الوثيق لهذا الحقل بالأكاديميين ووجهات نظرهم، التي تساهم في مساعدة صانع القرار على صناعة قرار خارجي مبني على إدراك حقيقي لجل الخيارات الموجودة، عبر مجموعة من المداخل التفسيرية التي تتناولها هذه الورقة بالدراسة والتحليل.

أولا: النقاشات المعرفية لتعريف السياسة الخارجية:

إن تأطير السياسة الخارجية هو نشاط ضروري للدولة الحديثة، فلا يمكن لأي وحدة دولية العيش بمعزل عن الدول الأخرى، لأن توفير أكبر قدر من التنمية يحتاج إلى اعتمادها على تلك الدول لتحقيق مصالحها فلا تبقى بمعزل عن عالمها الخارجي، وقد أكد "لينين" على أن الدول ليست جزيرة منعزلة ولكنها عضو في مجتمع دول، والمشاركة فيه أمر لا مفر منه[1].

كما أن البحث على مستوى النقاشات المتعلقة بمفهوم السياسة الخارجية أو أي ظاهرة هو من الأمور الصعبة، وتكمن صعوبتها في عدم وجود اتفاق على مفهوم عام للظاهرة، لذا نجد أغلب التعاريف هي تعبير عن توجه معين لصاحبها، لكنها تجتمع في كون السياسة الخارجية هي كل ما يتعلق بسلوكات الدول اتجاه بيئتها الخارجية.

لذا فالمشكلة الأولى التي يواجها الباحث في دراسة السياسة الخارجية، هي مشكلة التعريف أو المعنى الواضح للمصطلح، فعند استخدامه يكون إما خارج السياق أو ينطوي على معنى مختلف، وقد أدى ذلك إلى قيام علماء من أمثال "تشارلز هيرمان" **Charles Hermann** بوصف السياسة الخارجية ب **"المفهوم المهمل" neglected concept**، مؤكدا أن هذا

الإهمال كان من أخطر العقبات أمام تقديم تفسيرات أكثر ملاءمة وشمولية للسياسة الخارجية، وأرجع جزءًا من أسباب هذا الإهمال إلى كون معظم الأشخاص الذين يتعاملون مع الموضوع، شعروا بالثقة في أنهم يعرفون مفهوم السياسة الخارجية[٢]، لذا تعددت التعاريف التي تناولت هذا المفهوم بين من يحصرها في كونها مجرد "سلوك"، وبين من يعتبرها فقط "صنع قرار"، واستنادا لهذه الاختلافات نحاول توضيح وتبسيط المفهوم عبر مجموعة من التعاريف المختارة.

ف "جيمس روزنو" **Rosenau J.** مثلا يعرفها بأنها: "إجراءات موثوقة تتخذها الحكومات أو ملتزمة باتخاذها، إما للحفاظ على الجوانب المرغوبة للبيئة الدولية، أو لتعديل جوانبها غير المرغوب فيها، فيما يقترح "هولستي" **Holsti** أن السياسة الخارجية تتضمن الأفكار التي يخطط لها صانعو السياسات من أجل حل مشكلة أو دعم بعض المتغيرات في البيئة، والتي يمكن أن تكون في أشكال السياسات أو المواقف أو الإجراءات لدولة أو دول أخرى[٣].

أما هيرمان فقد عرفها ب: "العمل الهادف المنفصل الذي ينتج عن قرار على المستوى السياسي لأفراد أو مجموعة من الأفراد"، فيما ذهب "جورج مودلسكي" **George Modelski** إلى اعتبارها: "نظام الأنشطة الذي طورته المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى ولتعديل أنشطتها الخاصة مع البيئة الدولية، ويجب أن تلقي السياسة الخارجية الضوء على الطرق التي تحاول بها الدول التغيير، والنجاح في تغيير سلوك الدول الأخرى"، وهنا يؤكد "مودلسكي" على عنصر مهم في السياسة الخارجية المتمثل في "عنصر التغيير"، إلا أنه تعريفه يبقى غير كاف، ووفقا ل "جوزيف فرانكل" **Joseph Frankel**، تتكون السياسة الخارجية من قرارات وأفعال تنطوي إلى حد ما على العلاقات بين دولة ودولة أخرى، أما كل من "باديلفورد" و"لينكولن" **Padelford and Lincoln**، فيؤكدان أن السياسة الخارجية للدولة هي مجمل تعاملاتها مع البيئة الخارجية، بمعنى أنها النتيجة الإجمالية للعملية التي تترجم من خلالها الدولة أهدافها واهتماماتها المتصورة على نطاق واسع إلى مسارات عمل محددة، من أجل

تحقيق أهدافها والحفاظ على مصالحها[٤]، وهنا تحديد واضح لاقتران السياسة الخارجية بالمصالح الوطنية وضرورة تحقيق الأهداف.

المتتبع والملاحظ لهذه التعاريف يجد أن جلها تحصر مفهوم السياسة الخارجية في جزئية معينة، كأن تركز على الفواعل وتحددها في الدول ذات السيادة فقط، وهو ما يعكس التأثير الكبير للتفكير الواقعي حول وحدوية الدولة وفعاليتها في النظام الدولي، وهي مفاهيم وقيم لا تتوافق والطبيعة المتغيرة والمعقدة للبيئة الدولية، ومع هذا لايمكن إنكار أن معظم السياسات الخارجية هي صادرة عن القرارات التي يتخذها صناع القرار في بعض الدول، من أجل التأثير في البيئة الخارجية بتغييرها أو محاولة إبقائها كما هي، وبعض التعاريف تركز على الفواعل "صانعي القرارات" في السياسة الخارجية، كما نجد أخرى تركز على الأهداف أو الوسائل أو المبادئ، أو تظهر السياسة الخارجية كسلوك كما حددها روزنو في تعريفه، وبالتالي جل التعاريف خاضعة لوجهات نظر فردية لا تضعها في قالب واحد.

رغم الاختلاف في وضع تصور للسياسة الخارجية وفقًا لنقاط تركيز العلماء في التعريف، إلى أن هنالك تقارب فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للسياسة الخارجية، والتي يقرها كل من علماء السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وهي: المدخلات، وعملية صنع القرار، ومخرجات السياسة الخارجية[٥].

ثانيا: المقاربات والنظريات المفسرة للسياسة الخارجية

جادل "هدسون" بأن تحليل السياسة الخارجية يسير في طريق منهجي مسدود، حيث يتصارع مع مسألة ما الذي يشكل فحصًا مناسبًا للسياسة الخارجية في المدارس الأمريكية والبريطانية والأوروبية، فحتى الآن لم يظهر أي تفسير عام للسياسة الخارجية، بل إن النقاد يجادلون بأنها مجال عقيم وخالٍ من الابتكار منذ الثمانينيات، ففي مطلع القرن الحادي والعشرين كان العلماء يدعون إلى "مرحلة جديدة من الدراسات" بعد "الجيل الأول"، الذي ركز أعضاؤه على السياسة الخارجية المقارنة، وكان "الجيل الثاني" الذي ظهر في أواخر

التسعينيات أكثر تحفظًا في النطاق، مفضلاً "نهجًا أكثر تواضعًا" بدلاً من تطوير نظرية عامة للسياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى تعثر نظريات الماضي في تفسير سبب اختيار صانعي السياسات مسارًا واحدًا،ا من بين مجموعة من الاستجابات المحتملة لأي مجموعة معينة من المحفزات الدولية أو المحلية، وهذه ليست بالمشكلة الجديدة، بل هي متأصلة في حقل العلاقات الدولية، وللتغلب على مثل هذه الصعوبات في السياسة الخارجية، طور العلماء نظريات متوسطة المدى تركز على عوامل معينة للتعويض عن عدم وجود نظرية عامة[٦].

مع هذا شهد حقل السياسة الخارجية العديد من التطورات التي لمست جانبا من الجوانب المهمة، وهو الأطر النظرية المفسرة للسلوكات الدولية، التي تظهر جلية في شكل من أشكال السياسة الخارجية لدولة ما، فبعد ما كان الاعتماد على المعالجات النظرية من حقل السياسة الخارجية المتمثلة في عدة مقاربات متخصصة، عرف هذا الحقل إقحاما لنظريات العلاقات الدولية في تحليل السياسة الخارجية، لما لها من ارتباطات ناتجة عن التداخل الواضح لهذا الحقل بالسياسة الخارجية، لذا فإن البحث في الأطر النظرية لتحليل السياسة الخارجية، يقود إلى ضرورة التطرق إلى التفسير النظري لها، بالاحتكام إلى مقاربات السياسة الخارجية، ثم نعرج على نظريات العلاقات الدولية، التي ساهمت هي الأخرى في تطويل حقل تحليل السياسة الخارجية.

١/ **مقاربات السياسة الخارجية**: وهي كل المقاربات التي استندت إلى جزئية معينة لتحليل السياسة الخارجية، والتي تصنف ضمن النظريات الجزئية لاقتران في التحليل على مستوى الفرد، والمتمثلة في مقاربة صنع القرار ومقاربة الفاعل العقلاني، ومقاربة المقارنة في السياسة الخارجية، بالإضافة إلى وجود عدة مقاربات نكتفى في هذه الورقة البحثية بالاعتماد على ثلاث منها لأهميتها الكبيرة في حقل تحليل السياسة الخارجية.

ففي حين أن العديد من نظريات العلاقات الدولية تركز في الغالب على الدولة القومية كمستوى للتحليل في تفسير السياسة الخارجية أو سلوك الدول الخارجي، يركز حقل تحليل السياسة الخارجية على دراسة التعامل مع صناع قرار حقيقين موجودين على الواقع "يتصرفون

منفردين أو ضمن مجموعات"، بالإضافة إلى تلك العوامل التي تؤثر على صناع القرار عند صنع السياسة الخارجية، بعبارة أخرى فإن: "السياسة الخارجية هي نتاج جهات فاعلة وهياكل معينة على الصعيدين المحلي والدولي"، وقد تم تطوير العديد من النماذج ومقاربات التحليل في حقل السياسة الخارجية، تختلف كل واحدة منها في تركيزها على تفسير السياسة الخارجية على مستوى معين (ما يجب شرحه / وحدات أو عناصر التحليل / أو المتغير التابع)، وبينما يركز البعض على عملية صنع السياسات، يركز البعض الآخر على السياسة نفسها، وقد كان الأمر نفسه كذلك فيما يتعلق بتطبيق "تفسيرات" السياسة الخارجية (كيفية تفسيرها / العوامل السببية / أو المتغيرات المستقلة)، من أجل تفسير قرارات السياسة الخارجية، ومع هذا تبقى كل هذه المنطلقات التفسيرية المتعددة العوامل وعلى المستويات الثلاثة في التحليل الفردية والحكومية والدولية، كلها مفيدة لأي مهتم بتحليل السلوكات الخارجية طالما أنها تؤثر على عملية صنع القرار(٧).

١/ ١ مقاربة صنع القرار: عرفت دراسة القرارات اهتماما بالغا ومتزايدا باعتبار صنع القرار عنصرا أساسيا في تحليل السياسة الخارجية، وقد ألهم عمل "سنايدر" وزملائه الباحثين للنظر إلى مادون مستوى تحليل الدولة القومية للفواعل المعنيين في قوله: "نحن نتمسك بالدولة القومية باعتبارها المستوى الأساسي للتحليل، ومع ذلك ننبذ الدولة باعتبارها تجريدا ميتافيزيقيا، من خلال التأكيد على صنع القرار باعتباره عنصرا محوريا ومركزيا، لذا قمنا بتوفير طريقة لتنظيم محددات العمل حول هؤلاء المسؤولين الذين يعملون لصالح المجتمع السياسي"(٨).

يعتبر "ريتشارد سنايدر" **R. Snyder** من العلماء الذين قادوا هذه المقاربة في فترة الخمسينيات، التي تنطلق من مسلمة نظرية مفادها، أن فهم سلوك الدول وتفسيره يرتبط ارتباطا وثيقا بمسار عملية اتخاذ القرار، وما يحيطها من تأثيرات ناتجة عن الاعتبارات الشخصية والتنظيمية والقيمية والخارجية، كما حدد "سنايدر" مجموعة العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار، ما أدى إلى جعل عملية اتخاذ القرار تقوم على ثلاث اعتبارات رئيسية وهي: مجال التنافس الذي يحاول في إطاره صناع القرار الدفاع عن أهداف الدولة، ثم مجال الاتصال

والمعلومات الذي يهتم بالخيارات، والبدائل والقيم الممكنة أثناء اختيار القرار، ثم عامل الدوافع، وهو مجال يلامس الجانب النفسي لارتباطه بالعوامل السيكولوجية والشخصية المؤثرة في الفاعل ومسار ونتائج عملية اتخاذ القرار[٩].

كما نبه كل من "ريتشارد سناید"ر و"بروك" **H.W Bruck** و"بورتون وسباين" **Burton Spain**، إلى كل ما يتعلق بالأحداث المحيطة بالقرار، وأهميتها في خلق مجال أفضل للبنى والسلوك الفردي، فلم يقتصر تحليل سلوك الدول على توظيف المعلومات حول الظروف السابقة للقرار وفصل اتخاذ القرار عن عملية تنفيذه حسب وجهة نظر السلوكيين، وإنما اهتم بالنفاذ إلى تحليل أبعاد التحول في كامل المراحل وتحليل كيفية تأثيرها في عملية الربط بين الزمن والتحول ومآلات الأحداث، ويتم من خلالها دمج التغير في مستوى العلاقات المشتركة والمتبادلة والظروف الموضوعية، ومن بين أهم المجالات التي طبقت في هذه النظرية، هو موضوع صناعة السياسة الخارجية وسلوك الهيئات الحكومية وتأثيرها في الميدان الدبلوماسي[١٠]، وهذا ما يجعل من عملية صنع القرار ترتبط بالفاعل "صانع القرار"، وتلك التأثيرات البيئية المحيطة به سواء كانت داخلية أو خارجية.

عمدت هذه المقاربة إلى التركيز على عامل الإدراك **Perception** لدى صانع القرار، والذي يساهم في دفعه إلى اتخاذ قرارات ناتجة عن ما يحمله من انطباعات، وهو ما يحصر عملية صنع القرار في يد مجموعة صغيرة من الأشخاص، غير أن الإفراط في التركيز على عامل الإدراك يظهر معضلة، وهو ما دفع "جوزيف فرانكل" **J. Frankel**، للتأكيد على ضرورة التفريق بين البيئة النفسية التي تصنع في إطارها القرارات، والبيئة العملية التي ينفذ فيها القرار، لأن الأولى ترسم حدود القرارات الممكنة، والثانية تحدد الأفعال ممكنة التنفيذ[١١].

وتستند مقاربة صنع القرار إلى ثلاثة مستويات لتحليل السياسة الخارجية هي، السياسة البيروقراطية، والعملية التنظيمية أو ديناميات المجموعة، واتخاذ القرار الفردي أو ما يطلق عليه البعض نموذج الإدارة الرئاسية (القائد)، بالنسبة للمستوى الأول المتمثل في السياسة البيروقراطية فهو يشير إلى الاقتراح الذي ينظر إلى قرارات السياسة الخارجية على أنها ناتجة

عن لعبة مساومة وتسوية بين صانعي القرار من المستوى الأعلى، ففي بعض الأحيان تكون عملية التسوية خارجة عن سيطرة قائد الدولة، وبالتالي يعتبر اتخاذ القرار نتيجة لعملية المساومة داخل المنظمات البيروقراطية في الدول، أما في المستوى الثاني المتمثل في العملية التنظيمية أو ديناميكيات المجموعة، فهي نوع مختلف من نهج صنع القرار الذي يجادل مؤيدوه بأن مصالح المنظمات المشاركة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية تهيمن على هذه العملية ضمن هذا المتغير، لذا تُفهم السياسة الخارجية على أنها نتاج تفاعلات المجموعة في عملية صنع القرار، أما المستوى الثالث المتمثل في صنع القرار الفردي فهو نوع مختلف من نهج صنع القرار، إذ يجادل مناصروه بأن القائد هو الذي يولد ويسيطر فعليًا على النظام الذي تصاغ فيه السياسات الخارجية جزئيًا كمحاولة للحفاظ على القيادة، لذا تعتبر السياسة الخارجية نتيجة اختيار القائد الفردي في عملية صنع القرار[١٢].

رغم العناصر المهمة كالإدراك وصانع القرار والبيئات المؤثرة والدوافع التي أولت لها مقاربة صنع القرار الأهمية في تحليل السياسة الخارجية، إلا أنها ركزت على جزئية صنع القرار وصانع القرار، وأهملت جوانب كثيرة في تحليل سياسات الدول الخارجية، فالاهتمام بالجوانب الشخصية لصناع القرار لا تتماشى ومواضيع ذات أبعاد أمنية، لأن هذه الاعتبارات قد تهملها دول أخرى أثناء عملية صنع القرار.

١/ ٢ مقاربة الإختيار العقلاني Rational Choice: من منظور منظري الاختيار العقلاني يفترض أي نموذج فاعل عقلاني أن الجهات الفاعلة (مثل صانعي القرار)، تتخذ خيارات يعتقد الممثلون أنها ستؤدي إلى أفضل النتائج الممكنة لهم على النحو المحدد، من خلال قيمهم الشخصية أو تفضيلاتهم، وقد تتضمن مصالح صانعي القرار، أو لا تشمل تعزيز ما يسمى المصلحة الوطنية[١٣]، بمعنى آخر تعتبر هذه المقاربات أن القرارات في السياسة الخارجية تنبثق من اعتبارات مصلحية محدودة بدقة والتي تفترضها مقتضيات العقلانية في السلوك الإنساني، وهو ما يجعل الدولة تشبه كثيرا الإنسان في حياته الطبيعية حيث لا يقدم على شيء إلا اذا كان مرتبط بمصالح وأهداف معرفة اجتماعيا بتكاليف معقولة[١٤].

تفترض هذه المقاربة أن صانع القرار هو في الأساس لاعب عقلاني، يدرك بدائل كل إجراء محتمل وقادر على تحديد النتيجة المتوقعة لتلك البدائل بدقة، حيث يقرر في ضوء الأولويات الواضحة التي حددها نظام القواعد الذكية، فيقوم صانع القرار العقلاني بإجراء سلسلة من العمليات الحسابية في بعدين مترابطين: المنفعة والاحتمال، كما يدرس ثلاث خطوات أساسية وهي[١٥]:

- يصوغ جميع البدائل الممكنة.
- يقيم كل هذه البدائل من حيث فعالية التكلفة، ويطبق درجة احتمالية مناسبة عليه.
- يختار البديل الأمثل، والذي سيتيح له / لها أقصى فائدة.

لهذا تركز المقاربة العقلانية في السياسة الخارجية على الطريقة والكيفية التي يتوصل بها صانع القرار إلى اختيار البدائل الممكنة، وحساب تكاليفها وفوائدها من أجل تعظيم مكاسب السلوكات الخارجية، ومع هذا تبقى الخيارات العقلانية هنا رهينة المواقف والحالة الدولية وردود فعل الأطراف الأخرى التي لا يمكن التكهن بها[١٦].

يعتبر الفعل ورد الفعل من الاعتبارات الأساسية في هذه المقاربة عند تحليل السياسة الخارجية، حيث ترى المقاربة أن الفعل قد يكون عبارة عن رد فعل اتجاه قضية إستراتيجية معينة، لذا يعتبر هو الوسيلة الأفضل لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بأقل التكاليف، وعليه تعتبر هذه المقاربة أن الحالات التي يتم فيها اتخاذ القرار في السياسة الخارجية اتجاه قضية ما أو دولة أو أي طرف دولي، هي بمثابة لعبة يتصرف فيها الفاعل بناء على قاعدة عقلانية يحسب فيها كل التكاليف والفوائد، وقد ركز "غراهام أليسون" **G.Allison** على مسألة العقلانية لتطوير مقاربته النظرية من خلال تفسير السلوك السوفياتي والأمريكي خلال أزمة الصواريخ في كوبا عام ١٩٦٢، حيث يعتبر "أليسون" هنا أن الحكومة هي الفاعل الوحيد والإستراتيجي في تفسير السياسة الخارجية، لأن كل فعل مرتبط بتحقيق الأهداف، وبالتالي هذا الفعل هو بمثابة استجابة عقلانية لمسألة استراتيجية خاصة في الحالة السوفييتية والأمريكية بعد نصب

الصواريخ ثم القيام بنزعها، فمثل هذه القرارات ناتجة عن استجابات عقلانية ساهمت في تحولات عميقة على مستوى علاقات الدولتين[١٧].

وبالتالي تركز المقاربة على ضرورة تعظيم المكاسب والمنفعة أثناء قيام صانع القرار بعملية اتخاذ القرار، لأن المكاسب والفوائد التي يجنيها من الفعل الذي يصدره أو رد الفعل هي دلالة على عقلانية قراراته واختياراته.

١/ ٣ مقاربة المقارنة في السياسة الخارجية: وفقًا ل "مارك ويبر"**Mark Webber** ، تسعى مقاربة السياسة الخارجية المقارنة إلى تحديد أهداف وقيم وقرارات وأفعال الدول من خلال عوامل المقارنة والتباين، ومن أجل فهم السياسة الخارجية للدولة القومية من الضروري فحص الظروف الخارجية والداخلية التي تدفع الدول إلى قبول سياسة معينة، لذا فالطبيعة الذاتية للسياسة المقارنة غالبًا ما يتم اعتمادها كنهج نوعي للدراسة، وقد تطور هذا النوع من الدراسات في منتصف القرن العشرين[١٨]، وهو مستمد من العديد من التخصصات خاصة أصحاب المدرسة السلوكية، والتي أثرت كثيرا على تطور هذه المقاربة، التي سعى من خلالها منظرو هذه المقاربة إلى تعزيز الفهم النظري للسياسة الخارجية من منظور المقارنة والتجريب.

يصف "ليجفارت" **Lijphart**التحليل المقارن بأنه: "طريقة لاكتشاف العلاقات التجريبية بين المتغيرات"، ومن أجل تشكيل هذه التعميمات من الضروري تحديد من تنطبق عليهم وتحت أي شروط وبأي الطرق، فالمعلومات المصنفة يمكن أن تساعد في الإجابة على هذه الأسئلة، لذا يعزز البحث المقارن كمية وعمق البيانات في كل مجموعة مدروسة، فكلما توفرت المزيد من المعلومات زادت الاستدلالات والفرضيات المحتملة التي يمكن تشكيلها، ومن خلال تصنيف المجموعات من الموضوعات واسعة النطاق من هذه البيانات، يمكن للباحثين التعرف على الاتجاهات بين المجموعات ذات الظروف المماثلة ووضع الفرضيات، فمن خلال دراسة الحروب منذ عام ١٩٤٥، حدد العلماء طبيعة الموضوعات الرئيسية لإنشاء الدولة، والعرق، والانفصال، والوحدة الوطنية باعتبارها بعضًا من المشكلات الرئيسية الكامنة وراء الصراع، علاوة على ذلك تكشف دراسة الدول المعنية أن هذه القضايا تنبع من الدول

الضعيفة، والنضال من أجل شرعية الحكومة فضلاً عن وضع حقوق الأقليات، وبحساب هذه العوامل الرئيسية المماثلة عبر النزاعات المعاصرة، يشكل المحللون فرضيات تنبؤية للدول التي تعاني من هذه الظروف كما تدعمها دراساتهم المقارنة، ولعل أشهر النظريات المشتقة من هذه الوسائل هي "أطروحة السلام الديمقراطي"، التي تشير إلى أن الديمقراطيات لا تخوض حربًا مع بعضها البعض[١٩].

لذا يرى "جيمس روزنو" أن البحوث في السياسة الخارجية، تفتقر إلى الأدوات المنهجية التي تسمح بتحديد درجة التأثير لمختلف المتغيرات سواء بالزيادة أو النقصان على حالات السياسة الخارجية المقارنة، وهذا ما يجعل من الطبيعة المتغيرة للنظام الدولي، السبب الرئيسي في جعل سلوك الدول الخارجي متغيرا من مرحلة إلى أخرى، وهذا ما يجعل من هذا السلوك أيضا قابلا للاختبار، إذا ما تم اعتماد أطر نظرية يعتمد من خلالها على الملاحظة والإختبار والتجريب والمقارنة، بتحديد المتغيرات المتفاوتة التأثير التي توجه السلوك وترسم شكله ومحتواه[٢٠].

اهتمت هذه المقاربة أيضا بفحص نمط النظام الداخلي، من خلال الدراسات الكثيرة التي بينت أن معظم قرارات صناع القرار تتأثر بممارسات المؤسسات السياسة الداخلية، حيث تم تطبيق هذا المنظور لفحص السلوك الدولي، إذ تعود أسباب الحروب وفق هذه المقاربة إلى الاضطرابات والضغوطات والصراعات التي يعيشها القادة داخل دولهم، وهذا ما قد يوفر ذريعة لخصومهم للدخول في حروب[٢١].

من بين أيضا متغيرات التحليل المهمة في مقاربة المقارنة لتحليل السياسة الخارجية تضمينها لأمثلة تاريخية، فتحليل الاتجاه هو شكل محدد من أشكال التحليل المقارن الذي يسعى إلى تحديد الأنماط بمرور الوقت، ومن خلال إجراء التحقيقات أفقيًا، من الممكن الدخول في مقارنات أولية على مستوى داخل الدولة، كوسيلة لحساب دور التطور الداخلي للدولة القومية في صنع السياسة الخارجية، فالتاريخ يوفر نظرة ثاقبة لطبيعة سياسات الدول القومية وحضارات الماضي، لذا فالبلدان التي تعاني من ظاهرة مماثلة ليست مقيدة زمنيا يمكن

مقارنة ثورات وصراعات الماضي والحاضر، في السعي لإيجاد تفسيرات أكثر جوهرية للسياسة الخارجية، بدلاً من مجرد البحث عن عواقب الظروف الدولية الحالية[٢٢].

كما يضيف "روزنو" ضمن هذه المقاربة عنصرا مهما يتمثل في اعتبار السلوك الخارجي هو سلوك تكيفي وغير ثابت، وإنما يخضع لمؤثرات البيئة المحيطة به مهما كان نوعها، لذا صنف رواد هذه المقاربة التكيف لصنفين هما: التكيف الإيجابي وهو الذي يحدث تحولا على مستوى السلوك الخارجي للدولة، دون المساس بالقيم والمقومات الأساسية للمجتمع، مثل ما فعلت الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة، إذ عرفت كيفية إدخال التغييرات المناسبة والتي مست الميادين التي تساهم في تعظيم فوائدها كالمجالات الاقتصادية والتجارية، دون الحاجة إلى إحداث أي تغيير على المستوى السياسي، أما الصنف الثاني فيتمثل في التكيف السلبي والذي يتطلب إدخال تغييرات جذرية في المقومات والبنى والأسس الرئيسية للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة[٢٣]، وأحسن مثال على تغير السلوك الخارجي نراه في إيران في فترة الخميني، والتي شهدت سياستها الخارجية تغيرا جذريا لمس كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تركز مقاربة "روزنو" على ضرورة معرفة فواعل ومتغيرات السياسة الخارجية، وتحدد لنا مخرجات عملية اتخاذ القرار المتغير التابع، الذي يتأثر بجملة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم الدولة، ودرجة التنمية الاقتصادية، ومدى تطورها، وكذا طبيعة النظام السياسي والنسق الفكري الاجتماعي، لذا تتم عملية الربط بين المتغير المستقل والمتغير التابع، في إطار ماوصفه "روزنو" ب "المتغيرات المصدرية"، أو الوسطية " **source variable**"، والتي تتكون من خمس متغيرات وهي[٢٤]:

- المتغيرات الشخصية: وهي كل ما يتعلق بالقيم والمعتقدات والذكاء، والكفاءة والخبرة والاعتبارات العائلية والحالة النفسية لصانع القرار.
- متغيرات الدور: وهو من العوامل المتجذرة في النسق الفكري للدول ومقوماتها الحضارية والعقائدية.

- المتغيرات الحكومية: وهي كل ما يتعلق ببنية النظام الحكومي.
- المتغيرات المجتمعي:، وتتمثل في التوجه العقائدي، وطبيعة الوحدة الوطنية، والحالة الاقتصادية والاجتماعية.
- المتغيرات الخارجية أو النسقية: وهي كل التفاعلات التي تحدث في البيئة الدولية.

كما ركزت هذه المقاربة على العلاقة بين السياسة الخارجية والداخلية، لما لها من تأثير على صانع القرار، إلا أن "روزنو" يؤكد على أن هناك فروقات كبيرة بين السياستين على مستوى الدوافع والأدوار وإجراءات صنع القرار، ومن حيث الترابطات[٢٥].

ومع هذا تبقى مقاربة المقارنة بما لها من أهمية في تحليل السلوك الخارجي وإعطاء تفسيرات منطقية، تمعتمدة على منطلقات جزئية في التفسير، ولا يمكن الحكم على كل الحالات وتحليلها وفقا لمعايير تنطلق منها مقاربة معينة، لأنها قد لا تتطابق مع بقية السلوكات الخارجية الأخرى.

٢/ **تفسير نظريات العلاقات الدولية للسياسة الخارجية**: كان لنظريات العلاقات الدولية هي الأخرى تأثيرا كبيرا في تطور حقل تحليل السياسة الخارجية، وتعتبر هذه النظريات بمثابة النظريات ذات التفسير الكلي، إلا أن بعض منظري العلاقات الدولية يصرون على الاختلاف الموجود بين نظريات هذا الحقل ونظريات السياسة الخارجية، وسيتندون في ذلك إلى أن تحليل السياسة الدولية لا ينتج عنه سوى القليل من القرائن حول أسباب سلوك السياسة الخارجية هذا إن وجدت، ومن أبرز المؤيدين لهذا الرأي هو "كينيث والتز" **Kenneth Waltz**، وهو أحد أهم منظري المدرسة الواقعية الجديدة، فبالنسبة إلى "والتز" المهمة المركزية لنظرية العلاقات الدولية، هي العمل على فكرة النظام الدولي، الذي لا يمكن ببساطة مساواته ب "الوحدات" في حالته، والدول التي تتفاعل فيهذا النظام، ووفقًا ل "والتزط يتم تحليل العلاقات الدولية من خلال تحديد "بنية" هذا النظام، بطريقة توضح أن هناك ما هو أكثر مما يمكن تقديمه، من خلال وصف الإجراءات والنوايا والسمات الأخرى للدول التي يتألف منها النظام، على سبيل المثال، الفوضى (أي عدم وجود محكم فعال للنزاعات في النظام الدولي)،

هي سمة هيكلية في الأساس لا يمكن اختزالها في خصائص الجهات الفاعلة التي تكافح مع الأخطار والشكوك التي تأتي مع هذه الميزة، بسبب هذا التركيز المنهجي الاختزالي فإن نظريات العلاقات الدولية حسب "والتز" ليس لديها الكثير لتقدمه لحقل السياسة الخارجية، المعني بتحليل قرارات الوحدات الفردية (أي الدول)[٢٦].

يختلف الواقعيون الجدد الآخرون مع "والتز" مثل "كولين إلمان" على وجه الخصوص فيما يخص قدرة تأثير نظريات الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية، لذا حدد منظرو العلاقات الدولية ثلاث نظريات تقدم تفسيرات قيمة لتحليل السياسات الخارجية للدول، وهي: النظرية الواقعية الجديدة، والليبرالية النفعية، والبنائية[٢٧].

٢/ ١ النظرية الواقعية الجديدة: ينطلق التفسير الواقعي للسلوكات الخارجية للدول، من خلال تحديد الفاعل أو وحدة التحليل أولا، والمتمثلة في الدول بصفتها جهات فاعلة موحدة، فالواقعية هي منظور للسياسة العالمية له تاريخ طويل يعود إلى العصور القديمة والعصور الوسطى، إذ يصور الواقعيون العالم وخاصة عالم العلاقات الدولية على أنه مكان خطير، حيث الصراع وخطر العنف موجود دائمًا، وكلها تتصاعد في كثير من الأحيان إلى حروب كارثية تعرض الإنسانية للخطر، ونظرًا لأن الدول تسيطر على وسائل العنف (أي الجهاز العسكري)، فهي الجهات الفاعلة الحاسمة في السياسة الدولية، في حين أن العديد من الواقعيين الكلاسيكيين قد أرجعوا عدم القدرة المتصورة للدول على التعايش في سلام ووئام إلى عيوب في الطبيعة البشرية، أما المدرسة الحديثة للواقعية الجديدة والتي يشار إليها أيضًا باسم "الواقعية البنيوية" ، فتحدد مصادر هذه السمات وغيرها من خلال الطريقة التي ترتبط بها الدول ببعضها البعض[٢٨].

النقطة الثانية المهمة للتحليل الواقعي للسياسة الخارجية، تكمن في تحديد طبيعة النظام الدولي الفوضوية، مما يعني أنه لا يوجد احتكار للاستخدام المشروع للقوة المادية على المستوى الدولي يمكن مقارنته بالنظام المحلي للدول، فتخلق الفوضى وفقًا للواقعيين الجدد إحساسًا عامًا بانعدام الأمن لدى الجهات الفاعلة، مما يؤدي غالبًا إلى ما يسمونه "معضلة

أمنية"، فعدم اليقين يجعل الدول ذات النوايا الدفاعية تتصرف بطرق تعتبرها الدول الأخرى بمثابة تهديد، فيشعر هؤلاء بأنهم مجبرون على اتخاذ تدابير مضادة، مثل زيادة الإنفاق على التسلح رداً على سياسة مماثلة من قبل دولة أو دول أخرى، والتي تزيد من مخاوف الدولة (الدول) التي تتعامل مع أفعالها، وفي ظل غياب "حكومة عالمية" لحماية المصالح الأساسية للمجتمعات السياسية الفردية، فإن الدول ملزمة بتأمين بقائها ورفاهيتها في نهاية المطاف من خلال المساعدة الذاتية، التي لا تتعارض مع التعاون لكن الدول تتردد في الدخول في علاقات قد تقوض قدرتها على المساعدة الذاتية، ووفقًا للواقعية الجديدة تهتم الدول بشكل أساسي بالسلطة المحددة في المقام الأول من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية ليس لمصلحتها الخاصة، ولكن كوسيلة ضرورية لتحقيق أي أمن متاح لها في ظل الظروف الدولية، فقد تقدر الدول النوايا السلمية الحالية لجيرانها، أو المعايير والمؤسسات الدولية التي تنزع الشرعية عن العدوان وتعزز التعاون الدولي، لكنها تدرك دائمًا أنها في نهاية المطاف لا يمكنها الاعتماد على استمرارية هذه الظروف المواتية وفعاليتها[٢٩].

٢/ ٢ النظرية الليبرالية النفعية: تتناقض هذه النظرية مع سابقتها على مستوى وحدات التحليل وموضوع التحليل، حيث تركز على التعايش والتفاعل الذي يحدث بين المجموعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في النظام الدولي، مما يساهم في تبلور شبكة من المصالح المتكاملة والمتداخلة على مستويات رسمية وغير رسمية، لذا لا يمكن فصل السياسة الخارجية عما يحدث في البيئتين الداخلية والخارجية، لأن تزايد نشاط الفواعل الداخلية خارج الإقليم ونشاط الفواعل فوق القومية كالشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أدى لخلق شبكة من التفاعلات بعيدة نسبيا عن التحكم والهيمنة المباشرة لمؤسسات الدولة القطرية الرسمية، وهذا ما يجعل السياسة الخارجية للدولة مخترقة من قبل مجموعة من الفواعل ساهم نشاطها في بناء نظام معقد من المصالح، لذا لا يمكن اعتبار السياسة الخارجية مجرد سلوك ناتج عن تأثير جهاز صنع القرار، وإنما نتيجة مسار سياسي واقتصادي داخلي ودولي معقد[٣٠].

مثلها مثل الواقعية، النظرية الليبرالية متجذرة بقوة في تاريخ الفكر السياسي، وقد تأثرت بإسهامات المفكرين الكلاسيكيين، مثل الفلاسفة السياسيين والأخلاقيين في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من امثال "إيمانويل كانط" و" جيريمي بنتام"، وتعتبر أقل تشاؤمًا من الواقعية، حيث ترى أنه اعتمادًا على الظروف قد تتعارض أهداف الجهات الفاعلة أيضًا مع توافقها مع واحد آخر، وما يميز الليبرالية النفعية بوضوح عن الواقعية الجديدة، هو هوية الجهات الفاعلة التي توليها أهمية مركزية عندما يتعلق الأمر بتحليل العلاقات الدولية، فوفقًا لليبرالية النفعية فإن الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية ليسوا دولًا وحدوية، بل أفرادًا وجماعات داخل أو خارج النظام السياسي الإداري، مثل الناخبين أو مجموعات المصالح أو الأحزاب السياسية أو البيروقراطيين أو السياسيين، وبحسبها دائما فإن الدول ليست جهات فاعلة على الإطلاق، ولكنها مؤسسات تمثل مصالح هؤلاء الفاعلين المجتمعيين، ونتيجة لذلك من المرجح أن تشكل بعض هذه المصالح السياسة الخارجية ل "الدولة"، كما يديرها صانعو القرار المركزيون أكثر من غيرها[٣١].

يجادل الليبراليون النفعيون بأن الدافع الأساسي للسياسة الدولية ليس سلطة الدولة ولكن تفضيلات الدولة، مضيفين أن هذه التفضيلات لا تعكس موقع الدولة داخل التسلسل الهرمي الدولي للسلطة كما قد يرى الواقعيون الجدد، ولكن الرغبات والتأثير التفاضلي من الفاعلين المجتمعيين داخل الدولة، كما أن أهم الهياكل التي تقوم عليها السياسة الدولية ليست الفوضى وتوزيع السلطة بين الدول، ولكن المؤسسات والممارسات السياسية المحلية (النظامية الفرعية)، التي تؤثر على عملية تكوين الأفضليات، وكذلك التكوين الناتج للدولةلالتفضيلات فيما يتعلق بالقضية المطروحة[٣٢].

وعليه يؤكد الليبراليون أنه كلما زات الاتصالات بين الدول زاد الاعتماد المتبادل وقلت الحروب، مما يجعل من الصعب المجازفة والتطرف في السياسة الخارجية بسلوكات غير عقلانية، لأن هذه السلوكات تصبح محكومة بمجموعة من القيود النفعية، وبما تفرزه العملية الديمقراطية من قيم تخرج سياسيات الدول من دائرة الفوضى[٣٣].

٢/ ٣ النظرية البنائية: تركز هذه النظرية على دور الأفكار والهويات، وتفحص بدقة خطاب الدول الداخلي لتحليل السياسة الخارجية، حيث تركز على تأثير الأفكار وخطاب صانعي السياسات على العمليات والنتائج في صنع السياسة الخارجية، ومن الأمثلة البارزة على تأثير الأفكار "الثقافة الاستراتيجية" التي عرّفها "سنايدر" بأنها: "مجموع الأفكار والاستجابات العاطفية المشروطة وأنماط السلوك المعتاد، التي اكتسبها أعضاء المجتمع الإستراتيجي الوطني، من خلال التعليمات أو التقليد ومشاركة بعضهم البعض فيما يتعلق بالاستراتيجية"، لذا تحاول كل دولة تصنيف وترويج الأفكار التي تدخل في إطار استخدام القوة العسكرية، في إدارة الشؤون الخارجية ضمن الثقافة الاستراتيجية[٣٤].

يشير "سميث" إلى أنه يبدو البناء الاجتماعي وتحليل السياسة الخارجية وكأنهما مصنوعان لبعضهما البعض، كما تؤكد الأبحاث البنائية أيضًا على أهمية السياسة المحلية في السياسة الدولية، بينما تعمل بعض الأعمال البنائية على مستوى النظام مع التركيز على المعايير المشتركة والبناء الاجتماعي العام للسياسة الدولية، يذهب بنائيون آخرون لمستوى أخر في التحليل داخل الدول ويتعاملون مع العوامل الفكرية والمعيارية على المستويات المجتمعية، حيث تشير البنائية إلى أهمية الخطاب والأفكار والهوية والأدوار في التفسيرات البديلة للتفسيرات القائمة على الاهتمامات والماديات للسياسات الخارجية[٣٥].

ويعود تأثير الأعراف الاجتماعية على السياسة الخارجية للدولة، إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صانعو القرار في السياسة الخارجي،ة نظرًا لأن هؤلاء الوكلاء يقعون في واجهة نظامين اجتماعيين المجتمع الدولي والمجتمع المحلي الخاص بهم، لذا فإنهم يشاركون في وقت واحد في عمليتين اجتماعيتين، وبحكم التنشئة الاجتماعية العابرة للحدود يستوعب صانعو السياسة الأجانب التوقعات القائمة على القيمة المشتركة بين الدول، والتي تنشأ من الدول أو المؤسسات الحكومية الدولية أو حتى المنظمات غير الحكومية الدولية[٣٦].

كما تقدم النظرية البنائية تفسيرا مختلفا للمفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية مثل المصلحة الوطنية والهوية والأمن القومي، حيث يرفض البنائيون قبول هذه المفاهيم كما يتم

تقديمها، ويركزون أيضا على الجهات الفاعلة غير الحكومية مثل المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وعلى المعرفة والأشياء المعرفية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقاتها، كما تعتبر هيكل النظام الدولي كهيكل اجتماعي، يتضمن مجموعة من القيم والقواعد والقوانين التي تؤثر على هوية ومصالح الفاعلين، لذا نجدها تصف النظام الدولي بأنه عملية تفاعل وتبادل دائمة ومستمرة ما بين البنية والفواعل[٣٧].

بالنسبة للبنائية يكون العالم دائمًا قضية متجددة وليس شيئًا تم القيام به ويجب قبوله كما هو، وهذا ما تختلف فيه عن موقف الواقعيين والليبراليين وحتى الراديكاليين من مخاوفهم بشأن النظام الدولي، حيث قدمت النظرية البنائية مساهمات جادة في الحوار والنقاش الأنثروبولوجي في العلاقات الدولية، وتبحث فيما يجب القيام به وماذا يجب أن نفعل، وتركز بشكل أكبر على إيجاد علاقة الارتباط بين المكونات الثلاثة للعلاقات الدولية أي الفاعل والنظام وعملية التفاعل بينها[٣٨].

في الأخير نصل إلى أن كل نظرية أو مقترب قدم توليفة من الافتراضات والعوامل التي تساهم في إعطاء تفسيرات للسلوكات الخارجية، وهو ما ساهم في إثراء حقل السياسة الخارجية، بحيث لا يمكن التركيز على تحليل عامل واحد فقط لتفسير السلوكات الخارجية، كما لا يمكن تعميم نموذج على كل السلوكات، وبقدر ما تعتبر كل هذه النظريات والمقتربات إضافات إيجابية للتحليل، إلا أنها تشتت تفكير الباحث في حقل السياسة الخارجية في ظل غياب نظرية عامة لتفسير وتحليل السلوكات الخارجية.

ثالثا: محددات السياسة الخارجية للدول ومعايير السياسة الخارجية الناجحة:

أ/ محددات السياسة الخارجية: عند الحديث عن محددات السياسة الخارجية، نكون أمام أسئلة جوهرية يتم من خلالها العمل على تحديد هذه العوامل والمتغيرات، حيث لابد من أن نسأل لماذا تختلف السياسة الخارجية لدولة ما عن أخرى؟، ولماذا تتغير هذه السياسة من فترة إلى أخرى؟، ومن خلال هذه الأسئلة يتضح لنا أن السلوكات الخارجية للدول لا تحدث

بالصدفة ولا تتغير صدفة، وإنما هناك مجموعة من العوامل التي تلعب دورا مهما في حدوثها، والتي تتداخل فيما بينها لتكون تلك السياسة[٣٩]، بعض هذه العوامل ثابتة ولا تتغير، بينما البعض الآخر متغير غير ثابت في جميع الأحوال، ويتم تعديله باستمرار وفق الظروف المتغيرة[٤٠]، وهذا ما يفسر الأسباب التي تجعل السلوكات الخارجية لبعض الدول في تغير كل مرة.

لذا يشبه النقاش الأكاديمي حول العوامل التي تحدد السياسة الخارجية إلى حد بعيد المناقشة على مستوى تحليل السياسة الخارجية، فكل مستوى معين يشبه عدسة يحاول المحللون من خلالها فهم قرارات السياسة الخارجية للدول، وتوجد طريقة أخرى لوضع هذا النقاش في سياقه وهي التركيز على الصور البديلة في العلاقات الدولية، حيث يجادل "كينيث والتز" بأن هناك ثلاث صور في العلاقات الدولية تتوافق مع المستويات الثلاثة التي تعتبر محددات للسياسة الخارجية وهي: العوامل الفردية، والعوامل الداخلية والعوامل الخارجية[٤١].

من بين أيضا الإشكالات التي تواجه الباحثين عند محاولة حصر وجمع محددات السياسة الخارجية، تلك الاعتبارات المنهجية التي تسهل عملية إدراج المحددات في شكل يسهل في فهم وقياس حجم تأثيرها على السلوكات الخارجية للدول، فإذا ماتم تصنيفها إلى محددات داخلية وخارجية، فسيشكل ذلك عقبة كبيرة في ظل بيئة قائمة على الاعتماد المتبادل، وهناك تأثيرات كبيرة للعولمة جعلت من الصعب تحديد الفاصل بين الداخلي والخارجي، وإذا صُنِفت إلى مادية ومعنوية يثير ذلك عدة عقبات إجرائية وابستمولوجية عند معالجة قضايا السياسة الخارجية[٤٢]، وهذا ما يزيد من القيمة التفسيرية لهذه العوامل في السياسة الخارجية، ويمنح للباحث في حقل السياسة الخارجية الملاحظة الدقيقة والتأمل الصحيح لكل هذه العوامل المتداخلة، والتي توضح الصورة التي يتم من خلالها تفسير سلوكات الدول وتغيراتها من منطقة إلى اخرى ومن زمن إلى آخر، ونظرا للاختلافات الكبيرة على مستوى هذه المحددات يمكن تحديدها حسب التقسيم الذي حدده محمد السيد سليم في كتابه: "تحليل السياسة الخارجية" إلى ثلاث مجموعات أساسية[٤٣]:

١/ **المتغيرات الموضوعية**: وهي كل العوامل التي تدخل في إطار بيئة صنع القرار، والتي تلعب دورا كبيرا في هذة العملية، وفي واختيار البدائل في حال أدركها صانع القرار، ومن المهم جدا الانتباه لمساهمة هذه المتغيرات في شرح وتحليل أي وضع خارجي وتسهيل عملية قراءته قراءة صحيحة، وتنقسم هذه المتغيرات إلى قسمين:

١/ ١ **المتغيرات الداخلية**: على الرغم من أن السياسة الخارجية تحدد السلوكات الخارجية للدول، وبالتالي تأثير البيئة الخارجية يكون هو الواضح بالنسبة لأي باحث أو مهتم بتحليل السياسة الخارجية، إلا أن العوامل الموجودة في الإطار الداخلي لأي دولة لا تنقص أهمية عن العوامل الخارجية، وتشمل هذه المتغيرات مجموعة من العوامل نحددها عبر النقاط الآتية:

- المتغيرات الموضوعية القيادية، والمتمثلة في الدوافع الذاتية والمميزات الشخصية للقائد السياسي أو صنع السياسة الخارجية، وهي من المتغيرات التي تحدث أثرا مباشرا.
- المتغيرات الموضوعية البنيوية، المرتبطة بالتكوين البنيوي للدولة، وهي تشمل الخصائص القومية والنظام السياسي للدولة[٤٤]، فأي تباين بين الدول على المستوى الاقتصادي والعسكري والاجتماعي والثقافي يؤثر بشكل مباشر على سلوكاتها الخارجية.

١/ ٢ **المتغيرات الخارجية**: وهي كل المتغيرات التي تقع خارج حدود الدول، أو التي تحدث نتيجة التفاعل ما بين الدول، وتشمل كل ما يتعلق بخصائص النسق الدولي، وتأثير حالة النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول، كما تشمل أيضا المسافة الدولية، فالعوامل الجغرافية كالبعد أو القرب وحتى التقاسم الجغرافي لدولتين لبعض المقومات الجغرافية، كإشرافهما على ممر بحري أو غيره، يؤثر بشكل كبير على سلوكاتهما الخارجية اتجاه بعضهما البعض، وتلعب أيضا التفاعلات الدولية دورها في التأثير على السياسة الخارجية، فتحديد طبيعة سلوك دولة في فترة معينة صراعي أو تعاوني، قد يكون انعكاسا لسلوكها في صراع سابق في فترة زمنية ماضية، كما يلعب الموقف الدولي والفعل ورد الفعل دورا كبيرا في التأثير كعوامل خارجية[٤٥].

٢/ **المتغيرات النفسية**: وتتمثل في مدى قدرة صانع القرار على الفهم والإدراك الجيد للمتغيرات الموضوعية، فإن لم يدرك صانع القرار أحد تلك المتغيرات فلن ينتج الأثر، لأن

كل شيء مرتبط بإدراكات صانع القرار، فإذا كان يتصور أن دولته تمتلك قوة عسكرية هائلة مقارنة بدولة أخرى، سيتصرف وفق ذلك التصور حتى لو كانت دولته لا تمتلك كل تلك المقومات، لذا تعتبر المتغيرات النفسية هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية القيادية، فشخصية القائد السياسي تصبح ذات تأثير على السياسة الخارجية دون تأثر العلاقة بفهم القائد لشخصيته، وتتكون البيئة النفسية من مجموعة من العوامل النفسية، كالعقائد والتصورات والإدراك التي تساهم في جعل القائد السياسي يتناغم معها، لتؤثر عليه في عملية صنعه لقرار خارجي(٤٦).

٣/ المتغيرات الوسيطة: ويقصد بها كل تلك المتغيرات التي تتداخل من ناحية التأثير بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وتشمل كل المتغيرات المرتبطة بصنع السياسة الخارجية، التي تشمل هيكل وعملية صنع واتخاذ القرار.

وعليه تتفاعل كل هذه المتغيرات الموضوعية والنفسية والوسيطة في تحديد مختلف أبعاد السياسة الخارجية، ولا يمكن الجزم بقدرة أحد تلك المتغيرات على التأثير أكثر على السياسة الخارجية، لذا فعملية التفاعل بين هذه المتغيرات يطلق عليها اسم "نسق السياسة الخارجية"(٤٧).

ب/ معايير السياسة الخارجية الناجحة: عادة ما يُنظر إلى السياسة الخارجية على أنها سلوك هادف، ويمكن القول إن تحديد شروط النجاح أو الفشل لمثل هذا السلوك، هو أحد الموضوعات المهمة إن لم يكن الأكثر أهمية التي يجب دراستها في حقل تحليل السياسة الخارجية، ومع ذلك فإن الاهتمام العلمي بهذا الموضوع لا يتناسب مع مدى أهميته العلمية والإمبريقية، حيث ينشغل العلماء في مجال تحليل السياسة الخارجية بعمليات صنع السياسة الخارجية مع إهمال كبير لمخرجات مثل هذه العمليات، ففي عام ١٩٧٥ حدد كتيب العلوم السياسية "التركيز على عملية السياسة وإهمال مخرجات السياسة، على أنه أحد أوجه القصور الرئيسية في دراسة السياسة الخارجية، ومع هذا فإن الوضع لا يختلف كثيرا اليوم عن سابقه، حيث تُترك معظم المناقشات حول نجاح وفشل السياسة الخارجية للنقاد الصحفيين أو

للباحثين، الذين يكتبون لمجلات مثل ناشيونال إنترست أو فورين أفيرز أو فورين بوليسي أو ذا نيويورك ريفيو أوف بوكس، على الرغم من أن مثل هذه المجلات تقدم مساهمة مهمة في الحقل الأكاديمي لتحليل السياسة الخارجية، إلا أن هناك حاجة أيضًا إلى نوع من التحليل الجاد والمنهجي الموجود عادةً في المزيد من المجلات الأكاديمية المحكمة والمعروفة[٤٨].

إن تحليل محددات السياسة الخارجية هو جزء أساسي في فهم شروط نجاح السياسة الخارجية، فالمتغيرات الموضوعية ليست بالمتغيرات التي ليس لها أهمية، بل هي المتغيرات التي تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية، وعليه فإن نجاح السياسة الخارجية مرتبط بمدى تطابق المتغيرات الموضوعية والنفسية مع تصورات ومدركات صانع القرار، لأن تداخل المحددات الثلاثة للسياسة الخارجية التي تم الحديث عنها سابقا، هو الذي يؤثر على مخرجات السياسة الخارجية[٤٩]، كما تساهم هذه المحددات بشكل كبير في تحديد الأدوات التي يتم بها تحقيق النجاح على مستوى السياسة الخارجية.

يعتمد العديد من الباحثين عند تقييم السياسة الخارجية أو البحث في ما يتعلق بنجاحها وفشلها على تحليل أدوات السياسة الخارجية ومدى قدرتها على تحقيق النجاح، لذا نجد أن هناك من اهتم في دراسته لبعض الأزمات، بالبحث على مستوى العقوبات الاقتصادية باعتبارها معيار مهم لنجاح السياسة الخارجية، حيث اعتبرت العوامل الاقتصادية من بين الآليات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وقد انتشر تأثير هذا العمل خاصة بعد نهاية الحرب الباردة من طرف القوى الكبرى[٥٠].

فيما ذهب البعض الأخر إلى المعيار العسكري كمعيار أساسي لنجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها، فنجاح التدخلات العسكرية لبعض الدول قد يجعلها تعتقد بأنه سياستها الخارجية ناجحة، لكن يمكن لهذا النجاح أن يتسبب في كوارث وأزمات أخرى، ومع هذا فيمكن للعوامل العسكرية أن تكون معيارا لقياس نجاح السياسة الخارجية وتحقيق الهدف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتجارة الأسلحة، وما يمكن أن تجنيه سياسات بعض الدول الخارجية من نجاح من خلال تقديم مساعدات عسكرية.

أمـا بعـض الأدبيـات فتوجهـت نحـو الدبلوماسـية ومـدى مسـاهمتها في تقيـيم السياسـة الخارجية، حيث تعتبر الدبلوماسية أحد أهم الآليات النشطة في السياسة الخارجية، لأنها أكثر الوسائل التي تربط بين الدول، ويمكن للدبلوماسية أن تكون عاملا مهما في نجاح السياسة الخارجية، إذا ما اقترنت بحل أزمات معينة كالدبلوماسية الوقائية.

ومع هذا فإن البحث على مستوى الأدوات يعتبر مسألة صعبة جدا، لأن كل متغير من المتغيرات المذكورة قد يكون سببا في النجاح مرات أو سببا في الفشل مرات أخرى، لذا من خلال تحليل كل هذه العوامل نفهم أن مدى تأثير كل عامل يرتبط بمدى تحقيق هدف السياسة الخارجية، وهذا ما يعتبر نجاحا لها.

- الخاتمة:

يشترك حقل تحليل السياسة الخارجية مع الحقول المعرفية الأخرى في كونه يريد تزويد الباحث بالأدوات المنهجية لتحليل الظواهر، فبالاستناد إلى ماقدمته النقاشات المعرفية المفاهمية لمفهوم السياسة الخارجية لا يمكن الوصول إلى تعريف عام لها، وهذا من بين الأسباب التي تعقد عملية فهم ظاهرة السياسة الخارجية، ويضع الباحث أمام مجموعة من النقاشات المعرفية غير المنتهية على مستوى المفهوم والخصائص وتحديد الأهداف وأدوات التحليل، إلا أنها تشترك في أن مفهوم السياسة الخارجية يتعلق بشكل عام بسلوكات فواعل اتجاه فواعل أخرين على مستوى بيئة خارجية، ويميل كل فاعل من خلال هذه السلوكات الدولية إلى تحقيق أهدافه القريبة أو المتوسطة أو بعيدة المدى.

أما بالنسبة للمقاربات والنظريات وهي الجانب الأكثر تعقيدا في الاطار النظري، فكل واحدة منها تميل إلى التأكيد على جوانب معينة في السياسة الخارجية، من خلال الافتراضات الذي تفترضها لتفسير السلوكات الخارجية وللإجابة على الأسئلة المتنوعة والمتعلقة مثلا بلماذا تتصرف بعض الدول بهذا الشكل؟ أو كيف يمكن أن تتصرف الدول أمام مواقف وسلوكات معينة؟، وقد جادل كل واحد منها بمزايا وفوائد أدوات التحليل الخاصة بها في

تحليل سلوك السياسة الخارجية، وهذا ما يؤكد على أنه لاتوجد نظرية عامة لتقديم كل الإجابات الشاملة لجميع الأسئلة المتعلقة بالسياسة الخارجية، فالتعقيد والتغير الذي يطرأ على السياسة الخارجية يجعل من المستحيل وجود نظرية واحدة لتحليل السياسة الخارجية، لأنه لكل واحدة من النظريات المذكورة سابقا نقاط قوة ومواطن الضعف، وعليه تبقى عملية التحليل مرهونة بطبيعة الظاهرة في تلك الفترة.

كما لا يجب إغفال أن السياسة الخارجية تنطوي على سلسلة من المحددات التي تساهم في صنع السياسة الخارجية، ومن خلالها يتم تقييم مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية، وبدون سياسة خارجية مصاغة بشكل جيد يميل الفاعل الدولي إلى فقدان مكانته وحجمه على المستوى الدولي، وبالتالي عدم التمكن من تحقيق الأهداف التي وضعت مسبقا لأي سياسة خارجية، لذا يعتبر الإطار النظري للسياسة الخارجية، مهما جدا لتأطير دراسة أي حالة من الحالات الموجودة على الواقع فهو يساعد الباحث وصانع القرار في فهم طبيعة الظواهر المحيطة بعملية صنع السياسة الخارجية.

- الهوامش:

1- Jesmine Ahmed, “The Theoretical significance of foreign policy in international relation- an analyses”, Journal of Critical Reviews, Vol 7, Issue 2, 2020, p. 1.

2- Bojang AS, "The Study of Foreign Policy in International Relations", Journal of Political Sciences & Public Affairs, Volume 6, Issue 4, 2018, p. 1.

3- VinsensioDugis, "Analysing Foreign Policy", Masyarakat, KebudayaandanPolitik,Th. XX, No. 2, April-Juni 2007, p. 114.

4- Bojang AS, op cit, pp(1-2).

5- VinsensioDugis, op cit, p. 116.

6- Roberta N. Haar and Jonathan J .Pierce,"Foreign Policy Change from an Advocacy Coalition Framework Perspective", International Studies Review, 2021, p. 4.

7- SharifullahDorani, "The Foreign Policy Decision Making Approaches and Their Applications Case Study: Bush, Obama and Trump’s Decision Making towards Afghanistan and the Region", journal of politics and development, volume 9, number 2, summer 2019, p. 70.

8- Valerie M. Hudson,"Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations", Foreign Policy Analysis, 2005 1, p. 6.

٩- حسين بوقارة، السياسة الخارجية: دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل، الجزائر: دار هومة، ٢٠١٢، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

١٠- محمد شاعة، "تطور حقل تحليل السياسة الخارجية: دراسة في الأعمال النموذجية"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد السابع، سبتمبر ٢٠١٧، ص ٢٩٥.

١١- حسين بوقارة، مرجع سابق. ص ص ١٣٢، ١٣٣.

12- VinsensioDugis. Op. Cit. p .120.

13- Bruce Bueno de Mesquita,"Foreign policy analysis and rational choice models", p. 3, https://www.isacompss.com/info/samples/foreignpolicyanalysisandrationalchoicemodels_sample.pdf

١٤- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٣٦.

15- Michal Kremer-Asaf, "Can a decision-making approach in foreign policy be applied to leaders in education?", Procedia - Social and Behavioral Sciences, 209, 2015, p. 278.

١٦- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٣٧.

١٧- نفس المرجع، ص ١٣٨.

18- Smith, Larissa Roxanna, "Benefits of Comparative Foreign Policy", (January 25, 2011), p1,available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1748042

19- Ibid, p. 2.

٢٠- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٤٤.

٢١- محمد شاعة، مرجع سابق. ص ٣٠٣.

22- Bruce Bueno de Mesquita, op cit, p. 7.

٢٣- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٤٧.

٢٤- نفس المرجع، ص ص ١٤٨، ١٤٩.

٢٥- نفس المرجع، ص ١٥٤.

26- Volker Rittberger, Approaches to the Study of Foreign Policy Derived from International Relations Theories, Center for International Relations/Peace and Conflict Studies, Institute for Political Science, University of Tьbingen, 2004, p. 1.

27- Ibid, p. 2.

28- Ibid, p. 3.

29- Ibid, p. 3.

٣٠- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

31- Volker Rittberger. Op. Cit. p. 5.

32- Ibid, p. 6.

٣٣- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٦٠.

34- Jesmine Ahmed. Op. Cit. p. 791.

35- Darwich, May and Kaarbo, "IR in the Middle East : foreign policy analysis in theoretical approaches", International Relations, July 2020, N° 34, p. 12.

36- Volker Rittberger. Op. Cit. p. 24.

37- Hossam Nabil SalaheldinMoshref, "The Impact of the Domestic Environment in the Change of Foreign Policy- The Case of Russian Policy towards the European Union after the End of the Cold War", Journal of Politics and Law, Vol. 13, No. 3, 2020, p. 46.

38- Ibid, p. 47.

٣٩- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة العصرية، ط٢، ١٩٩٨، ص ١٣٧.

40- Reetesh Jain, "Significance and determinants of foreign policy", International Journal of Advanced Research and Development, Volume 3, Issue 1, January 2018, p .165.

41- 3ağrı Erhan and other, Foreign Policy Analysis, Anadolu University Press, Turkey, 2018, p. 77.

٤٢- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ٧٦.

٤٣- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٧.

٤٤- نفس المرجع، ص ١٣٧.

٤٥- نفس المرجع، ص ١٣٨.

٤٦- نفس المرجع، ص ١٣٩.

٤٧- نفس المرجع، ص ١٤٠.

48- David A. Baldwin, Success andfailure in foreign policy, annual reviews, Vol 3, 2000. p. 167.

٤٩- محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٤٠.

٥٠- حسين بوقارة، مرجع سابق، ص ١٠٥.